AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4764 | الجمعة | 16 جمادى الآخرة 1445 هـ | 29 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

تزامناً مع تسجيلها خسائر سوقية بقيمة 115 مليون دينار

مؤشرات البورصة تختتم 2023 على تباين

خيم التراجع على أداء البورصة خلال آخر أسابيع عام 2023؛ تزامناً مع تسجيلها خسائر سوقية بقيمة 115 مليون دينار (375.14 مليون دولار).

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 30ر37 نقطة ليبلغ مستوى 6817ر29 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر45 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13ر63 نقطة ليبلغ مستوى 5569ر71 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر25 في المئة من خلال تداول 76ر6 مليون سهم عبر 4374 صفقة نقدية بقيمة 13 مليون دينار (نحو 39ر6 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 37ر29 نقطة ليبلغ مستوى 7477ر04 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر50 في المئة من خلال تداول 105ر6 مليون سهم عبر 5738 صفقة بقيمة 37ر6 مليون دينار (نحو 114ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 17ر73 نقطة ليبلغ مستوى 5487ر40 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر32 في المئة من خلال تداول 56ر2 مليون سهم عبر 3046 صفقة نقدية بقيمة 10ر6 مليون دينار (نحو 32ر3 مليون دولار).

وسجلت أسهم البورصة قيمة سوقية بلغت بختام تعاملات أمس 40.259 مليار دينار بتراجع 0.28 % يُقدر بـ115 مليون دينار، عن مستواها في الأسبوع المنتهي بـ21 ديسمبر الحالي البالغ 40.374 مليار دينار.

مؤشرات البورصة تتباين في ختام العام

وأثر على الأداء الأسبوعي للبورصة تراجع 6 قطاعات في مقدمتها الطاقة بنحو 2.57 %، بينما ارتفعت 7 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ2.60 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر "التمدين الاستثمارية" القائمة الحمراء أسبوعياً بـ9.19 %، بينما تصدم "يونيكاب" الارتفاعات بنحو 61.37 %.

وجاء سهم "أرزان" المرتفع 7.14 % على رأس نشاط الكميات بـ93.95 مليون سهم، بينما تقدم "وطني" السيولة بقيمة 35.87 مليون دينار، بتراجع 2.72 %.

وشهدت جلسات الأسبوع زخماً ملحوظاً بالتداولات؛ لأن الأسبوع المقارن اقتصر على جلستي تداول فقط، لتعطيل الكويت أعمالها أيام الأحد والاثنين والثلاثاء؛ حداداً لوفاة أمير الكويت الراحل نواف الأحمد الصباح.

وخلال الأسبوع الحالي، قفزت الكميات بـ175 % عند 891.07 مليون سهم، وارتفعت الكميات 163.76 % عند 239.26 مليون دينار، ونفذ في الأسبوع صفقات بـ47.03 ألف صفقة، بنمو 125.35 %.

شركة الاستثمارات الوطنيةمن ناحية أخرى أعلنت البورصة موافقتها على إلغاء تسجيل شركة الاستثمارات الوطنية كصانع سوق على أسهم شركة المزايا القابضة.

وقالت البورصة، في بيان لها أمس الخميس، إن القرار يسري بدءاً من نهاية فترة التداول ليوم الثلاثاء الموافق 13 فبراير2024 بناءً على طلب صانع السوق شركة الاستثمارات الوطنية. ويعرف صانع السوق في البورصة بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقةٍ مالية مدرجة أو أكثر طبقاً للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المُعتمدة منها.وحسب آخر بيانات مالية معلنة، فقد بلغت أرباح "الاستثمارات الوطنية" في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2.51 مليون دينار، بهبوط 71 % عن مستواها في الفترة نفسها من العام السابق البالغ 8.79 مليون دينار.

تنفيذاً لأحكام "الكتاب التاسع عشر" بشكل تدريجي

«أسواق المال» تطلق مرحلة تطبيق أولي لخدمات التقنيات المالية

بمناسبة تطبيق مشروع هيئة أسواق المال لـ" وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية" والذي تمثل مخرجه الرئيسي في تعليمات خاصة بالتقنيات المالية تم إعدادها على شكل كتاب جديد مستقل يضاف إلى مجموعة كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، يحمل اسم "الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) وذلك بموجب قرار الهيئة رقم (10) لسنة 2023 بشأن إصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 الصادر بتاريخ 15 يناير 2023 والذي أتاح مدة سنة تقريباً قبل دخوله حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ 02/01/2024، أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (181) لسنة 2023 القاضي بإطلاق مرحلة التطبيق الأولي لخدمات التقنيات المالية وتنفيذ الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية).

هذا، وكانت الهيئة – وانطلاقاً من قناعتها بأهمية التقنيات المالية (Fintech) والاستخدام المبكر للتكنولوجيا في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية– قد بدأت منذ عام 2019 الإعداد لمشروعها الإستراتيجي آنف الذكر، والذي توجت نتائج إنجازه بإصدار التعليمات الخاصة بالتقنيات المالية عبر الكتاب التاسع عشر المشار إليه، وتجدر الإشارة إلى أن تعليمات الكتاب قد ركزت على الأحكام المنظمة للمجموعة الأولى من الخدمات المحددة في إطاره، والتي تضم خدمتين رئيسيتين، أولاهما تتمثل بخدمة "التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية"، والتي تعتبر وسيلة لزيادة رأس المال الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنازل تلك الشركات عن جزء من حصص/أسهم رأس مالها أو قيامها بإصدار أوراق مالية مقابل الحصول على تمويل لسداد دفعات مشروعها محل الطرح، بما يساهم بتوفير قنوات تمويل أخرى بخلاف القنوات التقليدية ويساعد على زيادة مستوى السيولةٍ في السوق ويتيح فرصاً استثمارية لصغار المستثمرين ورواد الأعمال عن طريق قواعد الهيئة المنظمة لتسجيل منصة التمويل الجماعي وتشغيلها. أما ثانيتهما، فتتمثل بخدمة "مستشار الاستثمار الآلي" المعروفة بنصيحة الروبوت أو النصيحة الآلية أو الرقمية، والتي يعول عليها كثيراً لتطوير خدمة الاستشارات المالية، وإتاحة هذه الخدمة لأكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمعً، وذلك عن طريق إضافتها كإحدى المهام المتاحة لمستشار الاستثمار المرخص له من الهيئة لتقديم استشارة آلية بشأن منتجات مالية باستخدام الخوارزميات والتكنولوجيا مع مشاركة محدودة أو من غير مشاركة من قبل مستشار مالي بشري.

وحيث إن قطاع خدمات التقنيات المالية يعد من القطاعات المتسارعة في نموها وتطورها، كون أساس القطاع الابتكار وديدنه التغير المستمر، وذلك لاعتماده على التقنية في تقديم خدماته، وحرصاً من الهيئة نحو تحقيق الأهداف المرجوة من تنظيم هذه الخدمات الجديدة وتيسير عملية التزام الجهات الراغبة بتقديم الخدمة والأشخاص الراغبين بالاستفادة منها، فقد قررت الهيئة تطبيق أحكام الكتاب التاسع عشر بشكل تدريجي ابتداءً من إطلاق مرحلة التطبيق الأولي للكتاب والتي تبدأ اعتباراً من تاريخ 02 يناير 2024 وتنتهي بتاريخ 01 يوليو 2025.

وقد حددت الهيئة فترة للأشخاص الراغبين بتقديم خدمات التقنيات المالية المذكورة في الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية)، بتقديم طلباتهم للقيد في سجل الهيئة الخاص بخدمات التقنيات المالية القائمة على الأوراق المالية خلال مرحلة التطبيق الأولي ابتداءً من تاريخ 02 يناير 2024 وحتى تاريخ 01 يوليو 2024، وتكون الفترة من بعد تقديم الطلب متاحة للدراسة والموافقةٍ على الطلبات إضافةً إلى مزاولة الأعمال حسب موافقات الهيئة وتقييم الإطار الرقابي المستحدث من الهيئة.

ومن جانب المساهمة في تنظيم خدمات التقنيات المالية وتطبيق الكتاب التاسع عشر بشكل تدريجي وتوفير المرونة التشريعية دون الإخلال بفرض الحماية اللازمة لمقدمي الخدمات والعملاء والسعي وراء رفع كفاءة وفاعلية الإطار الرقابي، فقد تبنت الهيئة مبدأ "الالتزام أو التفسير" على بعض نصوص مواد الكتاب سالف الذكر والمحددة في قرار الهيئة، كما منحت الأشخاص الذين يقدمون أياً من خدمات التقنيات المالية لصالح عملائهم والواردة في الكتاب التاسع عشر، قبل تاريخ صدور القرار رقم (10) لسنة 2023 بشأن إصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) المشار إليه، فترة انتقالية ابتداءً من تاريخ 02 يناير 2024 إلى تاريخ 01 يوليو 2024 وذلك لتوفيق أوضاعهم حسب متطلبات وأحكام الكتاب التاسع عشر، ودون أن يمنع ذلك من استمرارهم بمزاولة الخدمة خلال الفترة الانتقالية بما يحافظ على حقوق العملاء ومستفيدي الخدمات.

وأخيراً، فإن هيئة أسواق المال بمناسبة إطلاق مرحلة التطبيق الأولي لخدمات التقنيات المالية وتنفيذ الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من لائحتها التنفيذية اعتباراً من تاريخ 2 يناير2024، فإنها تذكر كافة أطراف السوق بمضمون قرارها رقم (181) لسنة 2023 إضافةً إلى أحكام الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، كما تهيب بأصحاب المصلحة الإعداد لتقديم ما يرغبون تقديمه من خدمات ومنتجات مالية يتيحها الإطار التنظيمي المذكور والتقدم بطلباتهم للهيئة وفق مواد القرار المذكور. كما تدعو كافة المعنيين والمهتمين بالحصول على تلك الخدمات والمنتجات للإحاطة بطبيعة تلك المنتجات والخدمات، ومزاياها، ومحددات وآليات الحصول عليها، والاطلاع على الأحكام المنظمة التي يتضمنها الكتاب التاسع عشر، ومعرفة حقوق ومسؤوليات متعامليها، وتدابير الحماية الخاصة بها، خاصةً وأن إطارها الرقابي والتنظيمي الصادر من الهيئة خاضع لمرحلة تطبيق أولي حتى تاريخ 01 يوليو 2025.

كما تدعو الجميع للتواصل معها من خلال الوحدة التنظيمية المعنية لديها بالتقنيات المالية بكل ما يتصل بالإطار التنظيمي للتقنيات المالية ومنتجاته وخدماته، بما يسهم حقيقةً في تكامل جهود الجميع لدعم تطبيق هذه المبادرة غير المسبوقة على صعيد أنشطة الأوراق المالية، ويعزز فرص نجاحها.

«وثاق للتأمين» تقرر إعادة تشكيل مجلس إدارتها

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي إعادة تشكيل مجلس الإدارة ليشغل ناصر عناد فيصل العنزي منصب رئيس مجلس وأشارت، في بيان للبورصة أمس الخميس، إلى أن تشكيل المجلس يضم مبارك عبدالرحمن عضواً مستقلاً، وإبراهيم عباس، وبسام صالح.وأوضحت عدم وجود أثر للمعلومة على المركز المالي للشركة. وبلغت أرباح "وثاق" على مستوى التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 43.01 ألف دينار، مقارنة بـ69.62 ألف دينار خسائر الفترة نفسها من 2022، بتراجع 38.22 %.

صادرات النفط إلى اليابان تتراجع 3.6 في المئة خلال نوفمبر

صادرات الكويت النفطية لليابان تتراجع

أظهرت بيانات رسمية يابانية أمس الخميس تراجع صادرات الكويت من النفط الخام إلى اليابان للمرة الثانية على التوالي بنسبة 6ر3 في المئة في نوفمبر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتصل إلى 7 ملايين برميل أي ما يعادل 233 ألف برميل يوميا.

وقالت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير إن "الكويت باعتبارها ثالث أكبر مزود للنفط لليابان صدرت في نوفمبر الماضي نسبة 9 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مقارنة بنسبة 4ر9 في المئة خلال الشهر ذاته من العام الماضي".

وأضافت أن "إجمالي واردات اليابان من النفط الخام ارتفع في الشهر الماضي للمرة الاولى منذ خمسة أشهر بنسبة 5ر0 في المئة على أساس سنوي ليصل الى 59ر2 مليون برميل يوميا".

وتابعت أن الشحنات النفطية من منطقة الشرق الأوسط انخفضت في الشهر الماضي بنسبة 8ر0 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتشكل نسبة 6ر94 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام. ووفقا للبيانات ظلت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المصدرة للنفط لليابان اذ قفزت شحناتها للاخيرة بنسة 1ر18 في المئة عن العام السابق لتصل الى 11ر1 مليون برميل يوميا تليها الإمارات العربية المتحدة ب 974 ألف برميل يوميا بانخفاض بنسبة 9 في المئة عن العام السابق. واحتلت قطر المركز الرابع بصادراتها النفطية لليابان التي بلغت 121 ألف برميل يوميا تليها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الخامس بصادراتها التي بلغت 79 ألف برميل يوميا.

وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

«أركان» تكمل شراء حق الانتفاع بقسيمة صناعية بـ 6.87 ملايين دينار

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية إتمامها شراء حق الانتفاع بقسيمة صناعية بدولة الكويت بقيمة 6.87 مليون دينار كويتي.

وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة أمس الخميس، أن أثر ذلك سينعكس على البيانات المالية للشركة، وزيادة في بند العقارات الاستثمارية وفي الإيرادات التشغيلية.

يُذكر أن "أركان" حققت ربحاً في التسعة أشهر المنتهية بـ31 يوليو2023 بقيمة 419.04 ألف دينار، بهبوط 79% عن مستواها في الفترة المماثلة من العام السابق البالغ مليوني دينار.